ملف قضية قتل الشهيد المقدسي زياد الجيلاني

مؤسسة ميزان لحقوق الإنسان

الفاخورة، الناصرة

رمز بريدي: 16000 صندوق بريد: 10350

هاتف: (+972)-4-6471471 فاكس: (+972)-4-6559992

Website: www.Meezaan.org email: info@meezaan.org

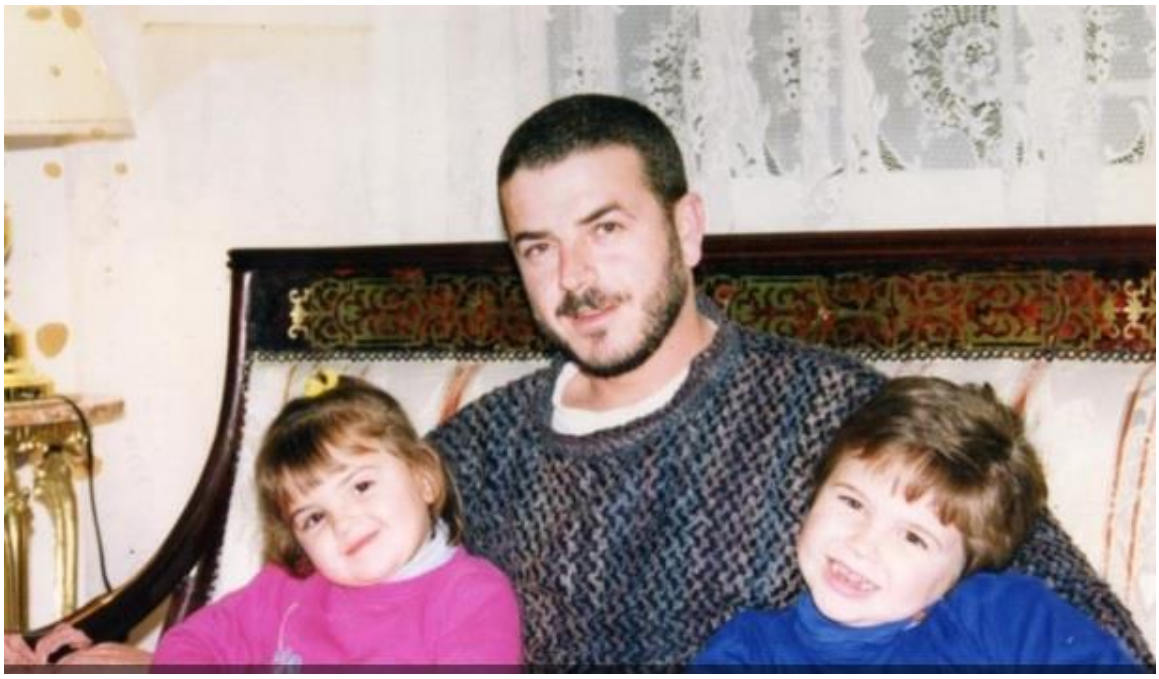

الشهيد زياد الجيلاني يتوسط أطفاله

قتل الشهيد زياد الجيلاني (39 عاما) من سكان مدينة القدس على أيدي أفراد الشرطة الإسرائيلية في 2010/6/11 بعد أدائه صلاة الجمعة وخروجه من المسجد الأقصى المبارك، حيث استقل الشهيد سيارته عائدًا أدراجه إلى بيته في بلدة شعفاط. إلا أنه صادف جنودًا في منطقة وادِ الجوز، وعلى ما يبدو فإن سيارة الشهيد أصابت عددًا من الجنود دون قصد ونتيجة حادث طرق، فقاموا بفتح النار بشكل عشوائي على سيارة الشهيد وإصابة عدد من المارة، الأمر الذي أجبر الشهيد على الهرب إلى حي "حوش الهدمي" القريب، وحين ترجل من السيارة استمر أفراد الشرطة الإسرائيلية بإطلاق النار المباشر على الشهيد وإصابته بعدة طلقات في ظهره، حتى وقع مصابًا على الأرض. وبالرغم من تأكد أفراد الشرطة أن الشهيد مصاب وينزف دمًا ولا يشكل أي خطر يذكر، قرر أفراد الشرطة الإسرائيلية إعدام الشاب زياد الجيلاني بدمٍ بارد وقاموا بإطلاق عدة رصاصات أخرى من مسافة قريبة جدًا على رأس الشهيد بقصدٍ واحدٍ هو تأكيد موته.

مكان الحادث في حي وادِ الجوز بالقدس المحتلة

بعد حادثة مقتل الشهيد زياد الجيلاني

جثمان الشهيد زياد الجيلاني للصلاة عليه في المسجد الأقصى

جنازة الشهيد زياد الجيلاني في المسجد الأقصى

مؤسسة ميزان لحقوق الإنسان في الناصرة، واكبت مباشرة بعد الحادثة متابعة ملف قضية قتل الشهيد زياد الجيلاني وباشرت بجمع الأدلة المختلفة والشهادات الحيّة وتقديمها إلى قسم التحقيق مع أفراد الشرطة الإسرائيلية. وطالبت مؤسسة ميزان محكمة الصلح في القدس بإصدار أمر يقضي باستخراج جثمان المرحوم الشهيد زياد الجيلاني لفحصه من قبل الطبيب الجنائي، وقد قدم الطلب باسم عائلة الشهيد وزوجته على ضوء شهادات شهود العيان الذين عادوا وأكدوا لمؤسسة ميزان أن المرحوم كان قد أعدم بثلاث طلقات في رأسه مع أنه كان مصابًا وينزف على الأرض دون أن يقوم بأي حركة أو يشكل أي خطر على رجال الشرطة.

رصاصات أطلقها أفراد الشرطة الإسرائيلية على الشهيد زياد الجيلاني

وطالبت مؤسسة ميزان القاضي بنفسه بالتحقيق في الحادثة واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة وفتح ملفات جنائية وتقديم لائحة اتهام ضد القاتل من منطلق أن ما فعله هو قتل مع سبق الاصرار والترصد. ومما جاء في الطلب أن عائلة المرحوم ترفض أن تقوم الشرطة بالتحقيق لأنها لا تثق بحيادية ونزاهة محققي الشرطة لأن الشرطة ورجال الأمن هم المتهم الوحيد باغتيال المرحوم زياد، خاصة وأنه قد مرت حوالي 10 أيام منذ الحادثة ولم تقم الشرطة بأخذ إفادات شهود العيان أو الاشخاص الذين رأوا وواكبوا الحادثة، مع أن من واجبها فتح تحقيق في أي حادثة مشابهة.

בבית משפט השלום בירושלים
בשבתו כבית משפט לחקירת סיבות מוות

ת.ס.מ.

בעניין:

המנוח גילאני זיאד בדווי מוסא (ז"ל)
(ת.ז. 024701849) מירושלים

ובעניין:

1. גילאני מוירא האדן (ת.ז. 086094257)
2. גילאני הטא זיאד (ת.ז. 086094265 (קטינה)
3. גילאני מיראג' זיאד (ת.ז. 206048654) (קטינה)
4. גילאני יאסמין זיאד (ת.ז. 322945999) (קטינה)

ע"י ב"כ עו"ד מוחמד סולימאן אגברייה ו/או עבד אלראוף מואסי ו/או חסאן טבאג'א ו/או עומר חימאיסה ו/או צאבר אבו ג'אמוע.

מארגון מיזאן 48 לזכויות האדם בע"מ
ת.ד 10343 , נצרת 16000
טל. 04-6471471 ; פקס. 04-6559992

המבקשת

- נ ג ד -

מדינת ישראל
משטרת ישראל
ע"י פרקליטות מחוז ירושלים
ירושלים

המשיב

בקשה לחקירת סיבות מוות
ובקשה דחופה לנתיחת הגופה

כבי בית המשפט מתבקש להורות על קיום חקירת סיבות מותו של המנוח גילאני זיאד בדווי מוסא ז"ל (ת.ז 024701849) (להלן : " המנוח ") ואשר נפטר ביום 11/6/10 כתוצאה מירי מטווח אפס ו/או מטווח קצר מאד בראשו , ע"י איש כוחות הביטחון , בשכי ואדי אלגוז בירושלים .

המבקשת מס' 1, הנה בת זוגו של המנוח והמבקשות מס' 2-4 הנם בנותיו הקטינות של המנוח והמבקשות הנן היורשות היחידות של המנוח עפ"י דין.

המבקשת מס' 1 הינה יליד ובעלת אזרחות של ארה"ב , וכן בנותיה המבקשות מס' 2-4 , והמנוח עצמו משא בחזיו גרין כארד .

طلب مؤسسة ميزان باستخراج جثمان الشهيد زياد الجيلاني لفحصه من قبل الطبيب الجنائي

نتيجة لهذا الطلب الذي تقدمت به مؤسسة ميزان، حددت محكمة الصلح في القدس المحتلة جلسة ليوم 2010/6/22 ليحضرها عائلة الشهيد ومحامو مؤسسة ميزان، وممثلو النيابة والشرطة لتداول الطلب.

وقال المحامي محمد سليمان اغبارية من مؤسسة ميزان لحقوق الإنسان في الناصرة في تصريح إعلامي له، إن تشريح جثة الشهيد زياد الجيلاني قد انتهى في 2010/6/28 بهدف تحضير تقرير وتسليمه للمحكمة والشرطة، وبعد انتهاء التشريح تم تسليم الجثمان ودفنه مرة أخرى، مشيرًا أن المعهد العدلي في مركز أبو كبير سيقوم بتسليم تقرير خاص بالشهيد الجيلاني بعد يومين أو ثلاثة، وبالتالي تقديم التقرير ونتيجة التشريح لمحكمة الصلح الاسرائيلية في القدس، وذلك حسب طلب مؤسسة ميزان.

محامي مؤسسة ميزان؛ الأستاذ محمد سليمان اغبارية

وبين المحامي محمد سليمان أنه كان من الضرورة إثبات هوية المتوفي رغم تأكد ميزان من ذلك، وقد أجريت له ووالدته فحص الـ DN ، وبعد إجراء الفحوصات اللازمة تأكدوا من ذلك، وسمحوا

بتشريح الجثة. وقال إن الطلب الذي قدمناه للمحكمة يقضي بتعيين محقق في هذا الملف نظرًا لتقصير الشرطة في متابعة الملف وتقديم المتهم للمحاكمة، وبعد المداولات في المحكمة تدخل قسم التحقيق في الشرطة "ماحش" في هذا الملف، وأعلن للمحكمة أنه سيقوم بتحقيق شامل في القضية، وقد توجه فعلا قسم التحقيق في الشرطة لشهود العيان بمساعدتنا لاستيضاح الحقيقة، وبالفعل حصلوا على إفادات عدد من شهود العيان الذين شاهدوا عملية القتل المتعمد، وبناء عليه تم التحقيق مع الشرطي الذي قتل زياد الجيلاني. مشيرًا إلى أنه وصلتهم معلومات أن الشرطي قد اعترف أنه قتل الشاب زياد الجيلاني بدعوى الدفاع عن نفسه لأنه اعتقده إرهابي!!

وأكد المحامي محمد سليمان أنه كانت هناك عملية تصفية وإعدام للشهيد الجيلاني بعد سماع شهود عيان كثر، والحديث يدور حول الشرطي الذي قام بقتل زياد بدم بارد وهو مصاب، ومنع الإسعاف عنه ثم إطلاق ثلاث رصاصات في رأسه وهو ملقى على الأرض مصاب وينزف دمًا.

وأضاف أن الجريمة مضاعفة لمنع الشرطي المسعفين من إسعاف الشهيد الجيلاني ثم قام بتصفيته. ونوّه المحامي محمد سليمان أن مؤسسة ميزان لحقوق الانسان تتابع القضية من أول يوم استشهد به زياد الجيلاني، وسوف تقوم بالإجراءات القانونية المتاحة له، للتأكد من تقديم إتهام ضد الشرطي القاتل بتهمة القتل المتعمد. لافتًا أنه لم يكن هناك تواجد لمحامي مؤسسة ميزان أثناء تمثيل عملية قتل الشهيد، مما يؤكد أن هناك جريمة حتى لو قام افراد الشرطة بالبحث عن مبررات مختلفة.

وفي يوم 2010/6/22- أي بعد أسبوعين على استشهاد المرحوم الجيلاني- حصلت مؤسسة ميزان على الموافقة على استخراج الجثة وعرضها على طبيب جنائي من قبل محكمة الصلح في القدس، وقد تم ذلك فعلا بعد يومين من قرار المحكمة باستخراج الجثة، وتم إخراجها ليلة الخميس الموافق 2010/10/24 بعد موافقة لجنة رعاية شؤون المقابر الإسلامية في القدس والحصول على فتوى

شرعية من دار الإفتاء في القدس ومفتي القدس الشيخ محمد حسين تجيز استخراج الجثة للتشريح من أجل الوصول للحقيقة وإثبات جريمة إعدام المرحوم وقتله بدم بارد، مع أنه كان جريحًا وعاجزًا عن أية مقاومة ولم يشكل أي خطر على الجنود أو على غيرهم. وقد تم استخراج جثمان الشهيد في حينه من مقبرة الرحمة المجاورة للمسجد الأقصى المبارك، وسط حضور مكثف لرجال الشرطة وطاقم ميزان وعائلة الشهيد و د. صابر العالول -مدير معهد الطب الجنائي في أبو ديس- والطبيب العدلي نائب مدير معهد التشريح في أبو كبير، وطبيب من طرف وزارة الصحة الإسرائيلية، ومندوبين عن أوقاف القدس، ورئيس دائرة التحقيق مع الشرطة (ماحش) وعدد من المحققين من طرف وزارة القضاء الإسرائيلية. ثم نقل جثمان الشهيد لمعهد أبو كبير للطب العدلي، حيث حضر التشريح بطلب من ميزان وعائلة الشهيد د. صابر العالول.

إلا أن الملف ضد أفراد الشرطة أغلق في حينه بادعاء عدم كفاية الأدلة، كما رفض كذلك الاستئناف على قرار إغلاق الملف، الأمر الذي استدعى تقديم التماس للمحكمة العليا الإسرائيلية وتقديم كل الأدلة الدامغة التي تشير وتؤكد أن ما قام به أفراد الشرطة الإسرائيلية هو قتل مع سبق الإصرار، حيث كان المرحوم مصابًا ولا يشكل أي خطر حين تم اعدامه.

مدير مؤسسة ميزان لحقوق الإنسان في ذلك الوقت، المحامي عبد الرؤوف مواسي أكد أن هذه الخروقات الخطيرة لحقوق الإنسان التي تقوم بها الشرطة والجيش الإسرائيلي تشير إلى حجم المفارقة بين الادعاء أن القوات الإسرائيلية هي الأكثر أخلاقية في العالم وبين الواقع الذي يثبت فظاعة التجاوزات التي تقوم بها الشرطة، حيث تعتدي على الأبرياء والعزل ثم تتهمهم بالاعتداء عليها وتتحول من متهم إلى ضحية، مع أن الشواهد صارخة على بطلان هذه الادعاءات وأن الشرطة والجيش هي نفسها المعتدي في كل مرة، لا تقيم وزنا للإنسان وكرامته، بل ولا حتى لحقه في العيش.

المحامي عبد الرؤوف مواسي

وأضاف المحامي عبد الرؤوف مواسي أن مؤسسة ميزان تنظر لهذه القضية باهتمام بالغ لكونها جريمة قتل باتت تتصاعد وتيرة تكرارها من قبل القوات الإسرائيلية ضد أبناء شعبنا الفلسطيني، وهي حلقة أخرى في سلسلة التضييق على أهل القدس إلى جانب هدم البيوت والاعتقالات والاعتداءات اليومية وإغلاق الشوارع والأحياء، وشدد أن مؤسسة ميزان ستتابع القضية حتى النهاية في محاولة لوضع حد لهذه الملاحقة الوحشية الشرطية التي أصبحت وصمة عار في جبين الشرطة التي بدل أن تحافظ على حقوق الإنسان وحريته وحياته، تقوم بإعدامه في وضح النهار.

في مطلع شهر آذار من العام 2012، وبعد الالتماس المقدم من قبل مؤسسة ميزان لحقوق الإنسان ضد قرار المستشار القانوني للحكومة بعدم تقديم لوائح اتهام ضد أفراد الشرطة الذين قاموا بقتل وإعدام الشهيد زياد الجيلاني في القدس وفي ردّ النيابة العامة الخطي للالتماس المذكور، فإن النيابة العامة قد أبلغت المحكمة العليا أن النائب العام للدولة قرر بعد استلام الالتماس القيام بدراسة مجددة

حول امكانية تقديم لوائح اتهام ضد عناصر أفراد الشرطة. وذلك بعد أن قامت مؤسسة ميزان لحقوق الانسان بمواكبة الملف وجمع الأدلة المختلفة والشهادات الحية وتقديمها إلى قسم التحقيق مع أفراد الشرطة إلا أن الملف ضد أفراد الشرطة أغلق بادعاء عدم كفاية الأدلة وحتى الاستئناف على قرار اغلاق الملف رفض، الأمر الذي استدعى تقديم التماس للمحكمة العليا الاسرائيلية وتقديم كل الأدلة الدامغة التي تشير وتؤكد أن ما قام به أفراد الشرطة هو قتل مع سبق الإصرار حيث كان الشهيد مصابًا ولا يشكل أي خطر. وطالبت مؤسسة ميزان من المحكمة تقديم أفراد الشرطة الذين قتلوا الشهيد بدم بارد الى المحاكمة الجنائية ومعاقبتهم وفق القانون.

في 2012/6/15 عقدت مؤسسة ميزان لحقوق الانسان مؤتمرًا صحافيًا في مسرح الحكواتي بالقدس لإحياء الذكرى الثانية لاستشهاد زياد الجيلاني على أيدي أفراد شرطة حرس الحدود واكتظت قاعة المؤتمر بالمشاركين، وكان من بين الحضور عشرات الأجانب الذين استمعوا إلى شرح واف عن عملية القتل.

مؤتمر ميزان في الذكرى الثانية لاستشهاد الجيلاني

وقد افتتح عريف المؤتمر المحامي عمر خمايسي من مؤسسة ميزان بالترحيب بكل من وزير شؤون القدس ومحافظها السيد عدنان الحسيني ومفتي القدس والديار الفلسطينية الشيخ محمد حسين وممثل القوى الوطنية والإسلامية في القدس عبد اللطيف غيث ورئيس مؤسسة ميزان لحقوق الانسان المحامي مصطفى سهيل والشيخ علي أبو شيخة مستشار الحركة الاسلامية لشؤون القدس والأقصى في ذلك الوقت. ومن ثم طالب الجمهور الوقوف دقيقة صمت وحداد وقراءة سورة الفاتحة على روح الشهيد وأرواح شهداء فلسطين.

وتخلل المؤتمر إلى جاني كلمات المتحدثين المذكورين، عرض فيلم لمؤسسة الميزان عن حياة الشهيد زياد الجيلاني وظروف استشهاده ومن ثم كان المحور الأول والذي تخلل كلمات لشخصيات رسمية ووطنية ودينية ومؤسسة الميزان.

مؤتمر ميزان في الذكرى الثانية لاستشهاد الجيلاني

أما المحور الثاني فكانت كلمات للمحامي محمد سليمان اغبارية والمحامي حسان طباجة من مؤسسة ميزان لحقوق الإنسان حيث تحدث من جانبه المحامي محمد سليمان إغبارية عن قضية استشهاد زياد الجيلاني وظروف الاستشهاد وملاحقة المؤسسة لهذه القضية. وأكد اغبارية أنه تبين من خلال تقصي الحقائق والأدلة أن القرار بإعدام زياد كان موجودا منذ البداية، وقد قام جندي حرس الحدود (مكسيم وشادي خير الدين) بتصفية الشهيد بطريقة شنيعة.

وأشار أن كل الأدلة تؤكد أن الجندي (مكسيم) قد قام بتوجيه بندقيته من مسافة تبلغ أقل من نصف متر وإطلاق ثلاث رصاصات متتالية نحوه، والهدف إعدام في وضح النهار دون سبب ونوه أن المستشار القضائي للحكومة قد قام بعد مطالعة مواد التحقيق بإغلاق الملف، بدعوى أن أفراد الشرطة لم يقوموا بعمل مخالف للقانون وقال اغبارية "فقمنا بتقديم التماس ضد المستشار القضائي وطالبته بتقديم المجرمين للمحاكمة العادلة، وبعدها قرروا إعادة البحث بالقضية في أروقة المستشار القضائي".

زوجة الشهيد زياد الجيلاني تتحدث في المؤتمر

ردًا على التماس تقدمت به مؤسسة ميزان لتوجيه لوائح اتهام ضد قتلة الشهيد زياد الجيلاني، طلبت المحكمة الإسرائيلية العليا يوم 2013/3/14 من النيابة العامة تسليمها كافة ملفات التحقيق المتعلقة بقتل الشهيد زياد الجيلاني من مدينة القدس، وذلك استجابة لالتماس مؤسسة الميزان الذي تقدمت به وتم نقاشه اليوم في العليا، مطالبة فيه بتوجيه لوائح اتهام ضد أفراد الشرطة المتورطين بقتل الشهيد الجيلاني.

جلسة في المحكمة العليا للنظر في ملف الشهيد زياد الجيلاني

وكانت المحكمة العليا ناقشت التماس مؤسسة ميزان بتشكيلة ثلاثة قضاة وهم القاضية عدنا أربيل – رئيسة الجلسة- وعضوية القاضيين شوهم وعميت، فيما ترافع عن مؤسسة ميزان المحامي محمد سليمان اغبارية وبحضور طاقم المحامين من مؤسسة ميزان لحقوق الإنسان حسان طباجة وعمر خمايسي وهاشم سعايدة وخالد زبارقة والمحامي المتدرب أحمد دهامشة، وبمشاركة العشرات من أهالي الشهيد زياد الجيلاني وعلى رأسهم والدة الشهيد وأرملته وأبناؤه، كما شهدت الجلسة حضور العديد من نشطاء حركات يسارية وعلى رأسها حركة "السلام الآن" تتقدمهم الصحافية "عميرة هاس" من صحيفة هآرتس.

طاقم مؤسسة ميزان في المحكمة العليا بالقدس

وبعد سماع مرافعات الطرفين بداية بالمحامي محمد سليمان اغبارية ثم سماع ردود محامي النيابة العامة حول أسباب إغلاق ملف التحقيق وعدم تقديم لوائح اتهام ضد أفراد الشرطة المتورطين بالقتل، أقرت القاضية اربيل، أن تدرس المحكمة العليا بكامل هيئتها ملف التحقيق ومعاينته حتى تستطيع الوصول إلى نتيجة ما الذي حدث في قضية استشهاد الشاب المرحوم زياد الجيلاني، وأن يتم تسليم الملف كاملا لهيئة المحكمة حتى موعد أقصاه الرابع والعشرين من الشهر الجاري، وبعد ذلك يتم بناء عليه الخطوات القادمة في الملف.

زوجة الشهيد الجيلاني مع طاقم محامي ميزان في المحكمة العليا

وخلال مرافعته، أكد المحامي محمد سليمان من مؤسسة ميزان على ضرورة أن تأخذ المحكمة العليا دورها في قول كلمة الحق ومحاسبة الضالعين في ارتكاب هذه الجريمة البشعة والتي حرمت أطفالًا صغارًا من والدهم. مشيرًا إلى ابنة الشهيد الجيلاني التي كانت تجلس مع أمها وإخوتها داخل قاعة المحكمة. وأكد أن قتلة الشهيد الجيلاني جلسوا يضحكون ويأكلون ويشربون في نفس مكان ارتكاب الجريمة وكأنهم قاموا بعمل بطولي. كما أكد لهيئة المحكمة أنه لو كان الشهيد زياد فعلًا شكل خطرًا على أفراد الشرطة فلماذا لم يعتقلوه أو يطلقوا النار عليه في القسم السفلي خاصة أنه سقط على الأرض بعد إصابته وبدلاً من ذلك اقتربوا منه وأطلقوا عليه ثلاث رصاصات فرغوها برأسه لتأكيد وفاته من مسافة نصف متر. هذا علاوة عن أن الرصاص أيضًا أصاب طفلة في السابعة من عمرها

برأسها كانت في سيارة بالإضافة إلى إصابة 13 سيارة برصاص أفراد قوات الأمن وتضررها من كثرة الرصاص الذي أطلق حينها. كما لفت المحامي اغبارية نظر القضاة إلى قضية التحقيق مع أفراد الشرطة تحت الإنذار ؟! لماذا تم التحقيق معهما تحت الانذار؟! أليس هذا دليلًا أنه كان هناك شيء ما يخافونه ويخفونه؟!

الجنود حول جثة الشهيد زياد الجيلاني في مكان ارتكاب الجريمة

وقد استجوب القاضي شوهم ممثلة النيابة حول الشهادات الكاذبة التي قدمها الشرطيان المتهمان بقتل الشهيد الجيلاني وكيف ولماذا تغيرت الشهادات حول استشهاد الجيلاني ولماذا لم يتم محاسبة أفراد الشرطة على تغيير شهادتيهما خلال التحقيق معهما حول الموضوع في وحدة التحقيق مع أفراد الشرطة (ماحش) مبديًا استياءه من هذا التصرف من قبل النيابة ولماذا امتد الأمر لأسبوعين حتى يتم استدعاءهما للتحقيق معهما حول الموضوع؟! واذا كان هناك خطر فعلًا على أفراد الشرطة لماذا لم يتم إصابته فقط بهدف اعتقاله؟!

وأعتبر المحامي محمد سليمان إغبارية من مؤسسة الميزان لحقوق أن هذا قرار يعد الأول من نوعه وسابقة لم يكن له مثيل في السابق أن تطلب المحكمة العليا بكامل هيئتها من ثلاثة قضاة أن تدرس ملف التحقيق ومعاينته للوصول إلى نتيجة حيال قضية الشهيد الجيلاني.

أهالي المرحوم الشهيد زياد الجيلاني ونشطاء ومتضامنين في المحكمة العليا

وأكد المحامي إغبارية أن هذا القرار مهم وغاية في الأهمية، "مع أني أؤكد أن المحكمة العليا لم تكن الباب الذي ينصف الفلسطينيين بالقدس والداخل الفلسطيني أو حتى شعبنا الفلسطيني. ونأمل أن تكون هذه السابقة مفتاح خير لكي لا يكون دم أهلنا رخيصا كما هو معتاد في هذه الحالات".

وبناء عليه، قررت المحكمة العليا أن تأخذ مواد التحقيق من النيابة العامة، وحددت جدولا زمنيا حتى تاريخ 2013/3/24، لاستلام الملف من النيابة العامة ثم دراسته وإصدار قرار أو تعيين جلسة أخرى، وأعلنت مؤسسة ميزان أنها بانتظار القرار الذين سيصلها من المحكمة العليا بناء على دراسة القضاة للملف.

طاقم محامو مؤسسة ميزان في المحكمة العليا

مقابلات اعلامية مع المحامي محمد سليمان من مؤسسة ميزان بعد انتهاء جلسة المحكمة

في 2014/4/28، عقدت المحكمة العليا الإسرائيلية الجلسة الأخيرة في ملف الشهيد المقدسي زياد الجيلاني، للبت في الالتماس المقدم من قبل مؤسسة ميزان لحقوق الإنسان لإلزام الدولة والمستشار القضائي للحكومة بتقديم لوائح اتهام بحق أفراد الشرطة المتورطين بمقتل الشهيد الجيلاني.

وقد مثّل عائلة الشهيد الجيلاني في الجلسة، المحامي محمد سليمان اغبارية من مؤسسة ميزان لحقوق الانسان، وركّز في مرافعته على أن الشهيد الجيلاني قد قتل بدم بارد حين أطلق عليه الشرطي المدعو "مكسيم" ثلاث رصاصات في رأسه عن بعد نصف متر فقط بعد أن كان ملقى على الأرض مضرجًا بدمائه إثر الرصاصات التي تلقاها قبل ذلك في ظهره.

أما ممثلة النيابة فادعت مدافعة عن موقف النيابة بعدم تقديم لوائح اتهام بحق أفراد الشرطة، أن الشرطي عندما أطلق الرصاصات الثلاث المذكورة فقد كان في حالة خوف معتقدًا أن المرحوم الجيلاني كان قد حرك يده وهو ممدد على الأرض، فظن الشرطي أنه يريد قتله.

وقررت هيئة المحكمة العليا في نهاية جلسة اصدار قرارها النهائي في هذا الملف خلال الأيام القريبة القادمة.

وفي تعقيب للمحامي محمد صبحي جبارين –عضو إدارة مؤسسة ميزان– قال: لقد ظهر جليًا من خلال جلسة اليوم أن النيابة العامة قد نسيت وظيفتها الأساسية وهي تقديم المجرمين للمحاكمة فتحولت إلى محامي دفاع عن الجلاد الذي صورته كضحية وصورت الضحية الذي قتل غدرًا بأنه هو الجلاد الإرهابي.

المحامي محمد صبحي من مؤسسة ميزان

هذا وشارك في جلسة اليوم العشرات من أهالي المرحوم الشهيد الجيلاني والنشطاء الحقوقيين والمتضامنين مع العائلة. كما شارك في الجلسة من جانب مؤسسة ميزان بالإضافة الى المحامي محمد سليمان اغبارية، المحامي هاشم سعايدة – نائب رئيس المؤسسة، والمحامي مصطفى سهيل – مدير المؤسسة، والمحامي محمد صبحي جبارين – عضو المؤسسة.

الشهيد المقدسي زياد الجيلاني

مرفق روابط فيديو

مقابلة مع المحامي محمد سليمان إغبارية من مؤسسة ميزان يتحدث حول ملف الشهيد المقدسي زياد الجيلاني

https://www.youtube.com/watch?v=ZybTQgYMwKk

Killing Without Consequence: Demand Justice for Ziad Jilani

https://www.youtube.com/watch?v=-iE1jjWRbRI